المحاضرة التاسعة

الأهداف الأساسية

النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي (الحدّ من الاعتماد على الموارد الأحادية مثل النفط)

يُعد النمو الاقتصادي المستدام والتنويع الاقتصادي من أبرز الأهداف الاستراتيجية في السياسات التنموية العربية المعاصرة، خاصة في دول الخليج التي تعتمد تاريخياً على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أطلقت رؤية 2030 عام 2016 كإطار شامل للتحول من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط إلى اقتصاد متنوع يعتمد على القطاعات غير النفطية مثل السياحة، التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية. يهدف هذا التنويع إلى تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مع تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أظهرت التقارير الأخيرة تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، حيث ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي في بعض السنوات الأخيرة، مما يعكس نجاحاً جزئياً في بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.[1]

في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، أصبح التنويع الاقتصادي هدفاً مشتركاً مدعوماً بإصلاحات هيكلية، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال، وتطوير القطاعات الجديدة مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة. وقد ساهمت هذه الجهود في تقليل الاعتماد الهيكلي على الهيدروكربونات، حيث انخفضت نسبة مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي تدريجياً على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك، يظل التحدي قائماً في تحقيق تنويع عميق يشمل منتجات معقدة وذات قيمة مضافة عالية، بدلاً من التركيز على القطاعات المجاورة للنفط. يُلاحظ أن الاستثمارات الحكومية الاستراتيجية، مثل تلك التي تقودها صناديق الثروة السيادية، تلعب دوراً محورياً في دعم هذا التحول نحو نمو أكثر استقراراً وأقل عرضة للصدمات الخارجية.[2]

على المستوى الإقليمي الأوسع، أكد تقرير التنمية المستدامة العربي لعام 2024 على أهمية التنويع كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن الدول العربية تسعى إلى إصلاحات هيكلية لتحديث الأطر القانونية والتشريعية، ودعم الاقتصادات الواعدة. هذا التوجه يأتي استجابة للتحديات العالمية مثل الانتقال الطاقي والتغير المناخي، اللذين يهددان الاعتماد على الوقود الأحفوري. وبالتالي، يرتبط النمو الاقتصادي بالتنويع ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدول على جذب الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، مما يعزز القدرة التنافسية ويقلل من الهشاشة الاقتصادية.[3]

---

[1] Kingdom of Saudi Arabia. "رؤية السعودية 2030." Official Website, accessed 2026. https://www.vision2030.gov.sa/ar.

[2] International Monetary Fund. "Gulf Cooperation Council: Pursuing Visions Amid Geopolitical Turbulence." IMF eLibrary, December 19, 2024. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/007/2024/066/article-A001-en.xml.

[3] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). "Arab Sustainable Development Report 2024." ESCWA, 2024. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-sustainable-development-report-2024-english.pdf.

العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق

تشكل العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً في السياسات التنموية العربية، حيث تسعى الدول إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت بفعل نموذج التنمية السابق القائم على الإيرادات النفطية. في سياق ما بعد الربيع العربي، أصبحت إعادة صياغة العقد الاجتماعي أولوية، مع التركيز على توسيع فرص الإدراج الاقتصادي، وتحسين توزيع الثروة، وتعزيز المساءلة. يرى الباحثون أن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في التسعينيات لم تنجح دائماً في توفير فرص عمل لائقة أو خدمات اجتماعية كافية، مما أدى إلى تفاقم الشعور بالظلم الاجتماعي. لذا، تركز السياسات الحديثة على تعزيز الحماية الاجتماعية، ودعم الفئات الهشة، وتشجيع المشاركة الاقتصادية للشباب والنساء.[4]

في دول مثل مصر والأردن وتونس، يظهر التوجه نحو عقود اجتماعية أكثر شمولاً، مع محاولات لتوسيع الفرص الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الدعم المباشر غير المستهدف. أما في دول الخليج، فإن التركيز ينصب على زيادة مشاركة المواطنين في سوق العمل، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، مع ضمان توزيع أكثر عدلاً للمنافع التنموية. يُعد تقليص الفوارق بين الجنسين والفئات العمرية والمناطق الجغرافية هدفاً مركزياً، حيث تُظهر التقارير أن عدم المساواة يعيق التنمية البشرية ويؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي. وبالتالي، تدمج السياسات التنموية آليات لتعزيز العدالة، مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق المهمشة.[5]

تؤكد الدراسات الحديثة أن العدالة الاجتماعية ليست مجرد هدف أخلاقي، بل شرط أساسي للنمو المستدام. ففي ظل التحديات مثل جائحة كوفيد-19، تفاقمت الفوارق، مما دفع الدول العربية إلى تعزيز آليات الحماية الاجتماعية وإعادة توجيه الموارد نحو الفئات الأكثر احتياجاً. هذا النهج يساهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً وقدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية، سواء كانت اقتصادية أو بيئية.[6]

التنمية البشرية: التعليم، الصحة، ورفاهية المواطن

تركز التنمية البشرية في السياسات العربية على الاستثمار في رأس المال البشري كمحرك أساسي للتقدم الشامل. يشمل ذلك تحسين جودة التعليم ليتناسب مع احتياجات سوق العمل المستقبلي، وتطوير أنظمة الرعاية الصحية لضمان تغطية شاملة، وتعزيز رفاهية المواطن من خلال نمط حياة صحي ومستدام. في رؤية السعودية

---

[4] Brookings Institution. "Economic development, governance, and human security after the Arab uprisings." Brookings, March 26, 2025. https://www.brookings.edu/articles/economic-development-governance-and-human-security-after-the-arab-uprisings.

[5] United Nations Development Programme. "Arab Human Development Report 2022: Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-Covid Era." UNDP, June 24, 2022. https://www.undp.org/arab-states/publications/arab-human-development-report-2022-expanding-opportunities-inclusive-and-resilient-recovery-post-covid-era.

[6] International Labour Organization. "Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies." ILO, 2013 (with ongoing relevance in post-2020 analyses). https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_208346.pdf.

2030، يُعد بناء مجتمع حيوي ركيزة أساسية، تركز على توفير رعاية صحية فعالة، وتعليم يعد الشباب لوظائف المستقبل، وزيادة الفرص الترفيهية والثقافية لتعزيز جودة الحياة. هذا النهج يهدف إلى رفع متوسط العمر المتوقع، وزيادة سنوات الدراسة، وتحسين مؤشرات الرفاه العام.[7]

، يبرز تقرير التنمية البشرية العربي أهمية الاستثمار في التعليم والصحة لتحقيق انتعاش شامل بعد الجائحة، مع التركيز على توسيع الفرص للشباب والنساء. كما يؤكد تقرير البنك الدولي الأخير حول التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ضرورة سياسات مستقبلية تتكيف مع الاتجاهات الكبرى مثل التغير المناخي والتحول الرقمي، من خلال تطوير المهارات الخضراء والرقمية، وضمان تمويل مستدام لهذه القطاعات. إن التنمية البشرية ليست رفاهية، بل استثمار استراتيجي يعزز القدرة التنافسية ويقلل من مخاطر الهشاشة الاجتماعية.[8]

في الختام، تتكامل هذه الأهداف الثلاثة لتشكل رؤية تنموية متكاملة تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، عدالة اجتماعية حقيقية، وارتقاء بشري شامل. إن نجاح هذه السياسات يعتمد على التنفيذ الفعال، والحوكمة الرشيدة، والمشاركة المجتمعية، في ظل عالم يتسم بالتغيرات السريعة والتحديات المشتركة.

أركان السياسات التنموية العربية

تشكل السياسات التنموية في العالم العربي إطاراً معقداً يجمع بين التحديات الهيكلية التاريخية والتكيف مع المتغيرات العالمية المعاصرة. منذ عقود، سعى الدول العربية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ركائز أساسية تركز على الاستدامة والعدالة والابتكار. في السنوات الأخيرة، برزت رؤية عربية 2045 كإطار شامل يقوم على ستة أركان مترابطة: الأمن والسلامة، العدالة والإنصاف، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوع والديناميكية، والتجديد الثقافي والفكري. هذه الأركان تعكس الأولويات الملحة للمنطقة في مواجهة التحولات العالمية، مع التركيز على التنمية المستدامة والاندماج في الاقتصاد العالمي. تهدف هذه الرؤية إلى بناء مجتمعات عربية قادرة على مواجهة التحديات مثل التغير المناخي والفجوات الاجتماعية، مع الحفاظ على الهوية الثقافية.[9]

تؤكد تقارير التنمية المستدامة في المنطقة العربية على أهمية دمج أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) في السياسات الوطنية. يبرز التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024 كيف تواجه الدول العربية حواجز هيكلية في تحقيق الـ17 هدفاً، مع التركيز على التمويل والسياسات المالية. يشير التقرير إلى ضرورة تعزيز الشراكات الإقليمية لتجاوز التحديات مثل الديون والتغير المناخي، مما يجعل التنمية الشاملة ركيزة

---

[7] Kingdom of Saudi Arabia. "رؤية السعودية 2030 - مجتمع حيوي." Official Website, accessed 2026. https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/vibrant-society.

على المستوى الإقليمي

[8] World Bank. "Embracing and Shaping Change: Human Development for a Middle East and North Africa in Transition." World Bank, September 15, 2025. https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/embracing-and-shaping-change-human-development-for-a-middle-east-and-north-africa-in-transition.

[9] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Arab Vision 2045: Realizing Hope through Thought, Will and Action* (Beirut: ESCWA, 2024).

أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. هذا النهج يعكس تحولاً نحو سياسات أكثر شمولاً، حيث يُعتبر التقدم في الأهداف مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة الجيدة والاستثمار في رأس المال البشري.[10]

الأدوات والسياسات

تشمل الأدوات والسياسات التنموية في العالم العربي مجموعة واسعة من الآليات التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل الفقر. من أبرز هذه الأدوات الإصلاحات الهيكلية، الاستثمار في البنية التحتية، والسياسات الاجتماعية الوقائية. في السنوات الأخيرة، اعتمدت العديد من الدول العربية إطاراً سياسياً رقمياً يركز على التحول الرقمي كأداة رئيسية للتنمية، حيث يُعد الإطار السياسي الرقمي للدول العربية دليلاً شاملاً يساعد الحكومات على تقييم النضج الرقمي وتصميم سياسات مستدامة. يؤكد هذا الإطار على أن الرقمنة يجب أن تكون مركزة على الإنسان، آمنة، وشاملة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاقتصادات المرنة.[11]

تُستخدم أدوات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتمويل المشاريع الكبرى، خاصة في دول الخليج، حيث تساهم في خلق فرص عمل وتحفيز النشاط الاقتصادي. كما تبرز الإصلاحات في السياسات الاجتماعية، مثل برامج الحماية الاجتماعية، كأداة فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية. في عام 2024، وثقت إصلاحات متعددة في المنطقة العربية تهدف إلى تعزيز الاستدامة الاجتماعية، مع التركيز على الدعم المالي والإداري للفئات الضعيفة.[12]

التخطيط الاقتصادي المركزي مقابل اقتصاد السوق

شهدت الدول العربية تحولاً تدريجياً من التخطيط الاقتصادي المركزي، الذي ساد في العديد من الدول بعد الاستقلال، نحو اقتصاد السوق مع إصلاحات ليبرالية. في دول مثل مصر وسوريا، أدت الإصلاحات في التسعينيات والألفية الجديدة إلى توسيع دور القطاع الخاص، لكنها غالباً ما تحولت إلى رأسمالية محاباة (crony capitalism)، حيث استفاد النخب المقربة من الفرص الجديدة دون إصلاحات حقيقية شاملة. بعد 2011، أدت الاضطرابات إلى تباطؤ النمو، مما دفع بعض الدول إلى تعزيز الإصلاحات السوقية لجذب الاستثمار.[13]

---

[10] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Arab Sustainable Development Report 2024* (Beirut: ESCWA, 2024).

[11] United Nations Development Programme (UNDP), *Digital Policy Framework for the Arab States* (New York: UNDP, 2025).

[12] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Annual Digest of Social Protection Reforms in the Arab Region, 2024* (Beirut: ESCWA, 2024).

[13] Steven Heydemann, "Economic Development, Governance, and Human Security after the Arab Uprisings," Brookings Institution, March 26, 2025.

في دول الخليج، مثل السعودية وقطر، يجمع النهج بين التخطيط المركزي القوي (من خلال رؤى وطنية مثل رؤية 2030) والانفتاح على السوق. تهدف هذه الرؤى إلى التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط، مع الحفاظ على دور الدولة التوجيهي. يُعد هذا النموذج "هجيناً"، حيث يجمع بين التخطيط الاستراتيجي والآليات السوقية لتحقيق نمو مستدام وشامل.[14]

أظهرت الدراسات الحديثة أن التحول نحو اقتصاد السوق في بعض الدول بعد الربيع العربي لم يحقق النمو المتوقع بسبب ضعف المؤسسات والفساد. في حين نجحت دول أخرى في دمج إصلاحات سوقية مع تخطيط مركزي لتعزيز القدرة التنافسية.[15]

دور المؤسسات الوطنية في تنفيذ السياسات

تلعب المؤسسات الوطنية دوراً حاسماً في تنفيذ السياسات التنموية، حيث تُعد الجهات التنفيذية مثل الوزارات والمجالس الاقتصادية الجسر بين الرؤى الوطنية والواقع العملي. في السعودية، ينسق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السياسات الاقتصادية لضمان اتجاه وطني موحد. تعزز هذه المؤسسات القدرة على التنفيذ من خلال بناء القدرات والتنسيق بين القطاعات.[16]

في السياق الجامعي، تساهم الجامعات الوطنية في دول الخليج في ترجمة السياسات التنموية إلى واقع، خاصة في التحول نحو اقتصاد المعرفة. تُعد الجامعات أدوات للتنمية، حيث تقوم بإصلاحات داخلية لدعم الابتكار والريادة ضمن الإطار الوطني[17].

تشمل التحديات في تنفيذ السياسات ضعف القدرات المؤسسية في بعض الدول، مما يتطلب تعزيز الشفافية والمشاركة. يُبرز التقارير أهمية بناء المؤسسات لضمان التنفيذ الفعال والمستدام.[18]

أدوات الحوكمة والرقابة

---

[14] Kingdom of Saudi Arabia, *Saudi Vision 2030* (Riyadh: Government of Saudi Arabia, ongoing updates as of 2025).

[15] International Monetary Fund (IMF), *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (Washington, DC: IMF, May 2025).

[16] Kingdom of Saudi Arabia, *Government Work Mechanism*, National Portal (accessed 2025).

[17] Alanoud Ali Alsharekh and others, "Vehicles for Change? Public Universities, Development Plans, and the Post-Carbon Transition in the Gulf States," *Higher Education for the Future* (2025).

[18] United Nations Development Programme (UNDP), *Public Policy Studies and Research in the Arab World* (New York: UNDP, 2024).

تشكل أدوات الحوكمة والرقابة العمود الفقري لنجاح السياسات التنموية، حيث تضمن الشفافية والمساءلة. في المنطقة العربية، يُقترح مؤشر حوكمة عربي يقيس جودة الحكومة والمؤسسات الأخرى لتعزيز التنمية. يركز هذا المؤشر على مؤشرات الجودة المؤسسية لتحسين الأداء.[19]

تشمل الأدوات الرقابية أنظمة المحاسبة الإلكترونية والإفصاح المالي، كما أوصى المنتدى العربي لتعزيز الشفافية والحوكمة الجيدة. يُشدد على نشر اللوائح التنفيذية بسرعة ووضوح لتعزيز النزاهة.[20]

في إطار التحول الرقمي، تُعد أدوات الحوكمة الرقمية مثل البنية التحتية العامة الرقمية (DPI) أساسية للرقابة الفعالة، حيث تساعد في بناء الثقة والكفاءة في تقديم الخدمات.[21]

أركان السياسات التنموية العربية

تشكل السياسات التنموية في المنطقة العربية إطاراً معقداً يجمع بين التحديات التاريخية والحاجة إلى التكيف مع المتغيرات العالمية. في السنوات الأخيرة، برزت رؤية عربية موحدة نسبياً ترتكز على أركان أساسية تعكس الأولويات الإقليمية. من أبرز هذه الرؤى "الرؤية العربية 2045" التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، والتي تحدد ستة أركان مترابطة: الأمن والسلامة، العدالة والإنصاف، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوع والديناميكية، والتجديد الثقافي والفكري. هذه الأركان ليست مجرد شعارات، بل تمثل استجابة للتحولات العالمية الكبرى مثل التغير المناخي والثورة الرقمية، مع التركيز على تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق إقليمي يعاني من النزاعات والتباينات التنموية[22].

في سياق أوسع، تتجلى أركان السياسات التنموية العربية أيضاً في الجهود الجماعية للجامعة العربية ومنظمات إقليمية أخرى، حيث يُؤكد على التنمية الشاملة التي تربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، يبرز الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد (2020-2030) أهمية الاستثمار في الإنسان كأقصر طريق للنمو، مع مواجهة التحديات الناتجة عن النزاعات والأزمات الاقتصادية التي زادت من

---

[19] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Towards an Arab Governance Index* (Beirut: ESCWA, 2021, with updates in recent reports).

[20] United Nations Development Programme (UNDP), *The Second Arab Forum for Enhancing Transparency and Good Governance: Recommendations* (New York: UNDP, 2024).

[21] United Nations Development Programme (UNDP), *Digital Policy Framework for the Arab States* (New York: UNDP, 2025).

[22] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2025. *Arab Vision 2045: Realizing Hope through Thought, Will and Action*. Beirut: ESCWA

معدلات الفقر والبطالة. هذا الإطار يعكس تحولاً نحو سياسات تنموية أكثر شمولاً، تركز على تقليل الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 50% بحلول 2030، مما يجعل التنمية البشرية ركيزة أساسية في السياسات العربية.[23]

من المهم أن نلاحظ أن أركان السياسات التنموية ليست ثابتة، بل تتطور استجابة للأزمات. في تقرير "التنمية العربية: رؤية 2030" الصادر عن ESCWA، يُقترح أن تكون السياسات مبنية على أركان مثل تعزيز الحوكمة الجيدة، بناء القدرات البشرية، والاندماج الإقليمي، مع التركيز على أن المنطقة تمتلك إمكانيات هائلة لكنها تحتاج إلى سياسات تحولية لتحقيق الازدهار المستدام. هذه الرؤية تؤكد أن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي، بل تشمل إعادة بناء العقد الاجتماعي في ظل التحديات السياسية والأمنية.[24]

بالإضافة إلى ذلك، تبرز أركان مثل التحول الرقمي كعنصر حديث في السياسات التنموية، كما في الإطار السياسي الرقمي للدول العربية الذي طورته UNDP بالشراكة مع مجموعة أوريدو. هذا الإطار يركز على الرقمنة الإنسانية الآمنة والشاملة، مما يساعد الحكومات على تقييم نضجها الرقمي وتصميم سياسات تسرع التحول المستدام، مساهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر بناء اقتصادات مرنة وشاملة.[25]

هذه الأركان مجتمعة تشكل أساساً لسياسات تنموية عربية تتجاوز النهج التقليدي القائم على الريع، نحو نموذج أكثر استدامة وعدالة، مع الاعتراف بأن التنوع بين الدول العربية (من دول الخليج الغنية بالنفط إلى الدول الأقل نمواً) يتطلب سياسات مرنة ومخصصة.

السياسات التنموية وفق أهداف مستدامة

تُعد السياسات التنموية في المنطقة العربية اليوم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأجندة 2030 للتنمية المستدامة، حيث تبنت معظم الدول العربية الأهداف الـ17 كإطار مرجعي رئيسي. تقرير التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2025 يظهر أن المنطقة حققت تقدماً متفاوتاً، مع متوسط إقليمي يبلغ حوالي 60.5 من 100 في مؤشر الـSDGs، لكن مع تحديات كبيرة في ظل النزاعات والأزمات العالمية. هذا التقرير يستخدم بيانات 2015 كخط أساس، ويبرز تباطؤ التقدم بسبب الاضطرابات المستمرة.[26]

في السياق نفسه، يُظهر مؤشر الـSDGs للمنطقة العربية 2025 (من SDSN وMBRSG) أن ست دول فقط (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس، الإمارات) حققت ثلثي النتيجة الإجمالية، بينما تعاني الدول الأقل نمواً والمتضررة من النزاعات (مثل الصومال واليمن) من درجات أقل من 50. هذا التباين يعكس الحاجة إلى

[23] League of Arab States. 2025. "Arab Strategic Framework for the Eradication of Multidimensional Poverty 2020-2030." Cairo: League of Arab States

[24] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2015. *Arab Development Outlook: Vision 2030*. Beirut: ESCWA.(2025 (مع تحديثات في التقارير اللاحقة حتى .

[25] United Nations Development Programme (UNDP). 2025. *Digital Policy Framework for the Arab States*. New York: UNDP.

[26] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2025. *Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab Region in 2025*. Beirut: ESCWA.

سياسات تنموية تستهدف بناء المرونة، مع التركيز على أهداف مشتركة مثل المساواة بين الجنسين (SDG 5) التي تبقى التحدي الأكبر إقليمياً، حيث تحصل جميع الدول العربية على تصنيف أحمر فيها.[27]

السياسات التنموية العربية تتجه نحو دمج الأهداف المستدامة في الخطط الوطنية، كما في منتدى التنمية المستدامة العربي الذي يُعد الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة أجندة 2030. هذا المنتدى يجمع الحكومات والمجتمع المدني لمناقشة التقدم والتحديات، مع التركيز على الحلول العلمية والمبنية على الأدلة لتحقيق تنمية شاملة.[28]

بالإضافة إلى ذلك، تبرز تقارير UNDP أن السياسات التنموية في الدول العربية تركز على التنمية المستدامة من خلال برامج إقليمية (2026-2029)، مع الاعتراف بأن التقدم غير متساوٍ، وأن النزاعات والتغير المناخي يعيقان تحقيق الأهداف. هذه السياسات تؤكد على أهمية الشراكات لتعزيز التنمية البشرية والحوكمة.[29]

ربط السياسات بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030

يتمثل الربط بين السياسات التنموية العربية والأهداف العالمية 2030 في تبني إطار شامل يجعل الـSDGs مرجعاً أساسياً للخطط الوطنية والإقليمية. تقرير الـSDG Index 2025 يشير إلى أن المنطقة العربية تواجه تحديات مشتركة مثل ضعف التقدم في المساواة الجندرية والسلام (SDG 16)، لكنها تحقق تقدماً في بعض المجالات مثل الوصول إلى الطاقة والتعليم. هذا الربط يتطلب سياسات تحولية لتسريع التقدم.[30]

في تقرير ESCWA لعام 2025، يُبرز أن المنطقة تواجه تباطؤاً في التقدم نحو 2030 بسبب النزاعات، لكن السياسات الوطنية بدأت تربط أولوياتها بالأهداف، مثل مكافحة الفقر (SDG 1) والصحة (SDG 3). التقرير يدعو إلى تعزيز التمويل والحوكمة لتحقيق الأهداف.[31]

---

[27] Zakzak, Lama, et al. 2025. *The Arab Region SDG Index and Dashboards 2025: Building Resilience*. Dubai and Paris: Mohammed bin Rashid School of Government and Sustainable Development Solutions Network.

[28] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2025. "Arab Forum for Sustainable Development." Beirut: ESCWA.

[29] United Nations Development Programme (UNDP). 2025. *Regional Programme Document for the Arab States (2026–2029)*. New York: UNDP.

[30] Zakzak, Lama, et al. 2025. *The Arab Region SDG Index and Dashboards 2025: Building Resilience*. Dubai and Paris: Mohammed bin Rashid School of Government and Sustainable Development Solutions Network.

[31] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2025. *Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab Region in 2025*. Beirut: ESCWA.

الربط يظهر أيضاً في الجهود الإقليمية لتحقيق SDG 16 (السلام والعدل)، حيث يُعد النزاع عائقاً رئيسياً، وتُقترح سياسات تركز على التنمية المركزة على السلام.[32]

كما أن الربط يشمل دمج التغير المناخي (SDG 13) مع الأهداف الأخرى، حيث يؤثر على الأمن الغذائي والمائي في المنطقة.[33]

أهمية استدامة الموارد الطبيعية والبيئية ضمن الخطط التنموية

تكمن أهمية استدامة الموارد الطبيعية في أن المنطقة العربية تعاني من ندرة حادة في المياه والأراضي الخصبة، مما يجعل الاستدامة شرطاً أساسياً لأي تنمية حقيقية. تقرير ESCWA يؤكد أن الموارد الطبيعية تُستغل بشكل مفرط، مما يؤدي إلى نقص حاد، ويجب دمج استدامتها في الخطط التنموية لتجنب الأزمات.[34]

في سياق التغير المناخي، أصبحت استدامة الموارد ضرورية لمواجهة الجفاف والتصحر، حيث يُظهر تقرير AFED أن الأنماط غير المستدامة تهدد الأمن الغذائي والمائي.[35]

الخطط التنموية يجب أن تركز على إدارة مستدامة للموارد، كما في النهج الإسلامي للإدارة البيئية الذي يؤكد على الوحدة والأمانة.[36]

أخيراً، في ظل النزاعات، تُعد استدامة الموارد مفتاحاً للاستقرار، حيث تربط بين SDG 13 وSDG 2 وSDG 6.[37]

رؤية السعودية 2030: التنوع الاقتصادي، تعزيز الخدمات اللوجستية، رفع مشاركة المرأة في سوق العمل

---

[32] Alkhatib, A. 2024. "Peace-centred Sustainable Development: An Analysis of SDG 16 in the Arab States." *Journal of Peacebuilding & Development*.

[33] Arab Forum for Environment and Development (AFED). 2016. *Sustainable Development in a Changing Arab Climate*. Beirut: AFED.(مع تحديثات في التقارير اللاحقة) .

[34] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2025. "Natural Resource Sustainability." Beirut: ESCWA.

[35] Arab Forum for Environment and Development (AFED). 2016. *Sustainable Development in a Changing Arab Climate*. Beirut: AFED.

[36] WANA Institute. 2015. "Sustainable Natural Resource Management: Islamic Perspectives." Amman: WANA Institute.

[37] United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI). 2025. "The Arab Region's Approach To Climate Change & The SDGs." Geneva: UNEP FI.

رؤية السعودية 2030، التي أُطلقت في عام 2016، تمثل تحولاً استراتيجياً جذرياً في نموذج التنمية الاقتصادية للمملكة، حيث انتقلت من الاعتماد شبه الكلي على النفط إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام. يركز البرنامج على ثلاثة أعمدة رئيسية: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح، مع التركيز الواضح على التنويع الاقتصادي كمحور أساسي لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. في هذا الإطار، حققت المملكة تقدماً ملحوظاً في زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل نمواً مركباً سنوياً بنسبة 3.01% منذ عام 2016، مدعوماً بقطاعات مثل التجزئة والضيافة والنقل واللوجستيات والتكنولوجيا. هذا التحول لم يكن مجرد هدف اقتصادي، بل كان ضرورياً لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية والتغيرات الجيوسياسية التي أثرت على الاقتصادات النفطية.[38]

من أبرز الإنجازات في مجال التنويع الاقتصادي هو تعزيز دور القطاع الخاص، الذي أصبح محركاً رئيسياً لنمو الوظائف والاقتصاد. بحلول عام 2025، تجاوزت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص الهدف المحدد للعام، واقتربت المملكة من تحقيق هدف الرؤية النهائي بنسبة 58.3% بحلول 2030. كما ساهم صندوق الاستثمارات العامة في بناء شراكات اقتصادية استراتيجية، مما عزز الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم القطاعات الواعدة مثل الطاقة المتجددة والتعدين، الذي أصبح الركيزة الثالثة للاقتصاد الوطني بعد النفط والسياحة. هذه الجهود جعلت الاقتصاد السعودي أكثر مرونة أمام الصدمات الخارجية، مع الحفاظ على استقرار التضخم عند مستويات منخفضة ضمن دول مجموعة العشرين.[39]

في سياق تعزيز الخدمات اللوجستية، تسعى الرؤية إلى تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي. تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل واللوجستيات، التي شملت تطوير الموانئ مثل ميناء جدة الإسلامي، وإنشاء مناطق لوجستية جديدة، وإضافة عشرات الخطوط البحرية الجديدة. بحلول عام 2024-2025، أدت هذه الإصلاحات إلى نمو في إعادة التصدير وتحسين مؤشر أداء اللوجستيات العالمي، مع التركيز على تحسين كفاءة الجمارك والبنية التحتية للمطارات والموانئ. هذا القطاع لم يعد مجرد داعم، بل أصبح محركاً للتنويع، حيث يربط بين الشرق والغرب ويعزز التجارة الإقليمية والدولية.[40]

أما رفع مشاركة المرأة في سوق العمل، فيُعد من أبرز الإنجازات الاجتماعية-الاقتصادية للرؤية. منذ عام 2017، تضاعفت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من 17% إلى أكثر من 36% في الربع الأول من عام 2025، متجاوزة الهدف الأصلي البالغ 30% بعقد كامل، مما دفع إلى تعديله إلى 40% بحلول 2030. ساهمت الإصلاحات القانونية، مثل رفع الحظر عن قيادة السيارات، قوانين المساواة في الأجر، تعديلات قوانين الإجازة الأمومية، وتوسيع خدمات رعاية الأطفال والنقل، في هذا الإنجاز. كما أصبحت المرأة تمتلك 45% من المنشآت

---

[38] Vision 2030: Annual Report 2024 (Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia, 2025), https://www.vision2030.gov.sa/media/25042025ev1/En-Annual%20Report-Vision2030-2024.pdf.

[39] "A Decade of Progress: Inside Saudi Arabia's Labor Market Transformation," World Bank Documents & Reports (Washington, DC: World Bank Group, 2025), https://documents1.worldbank.org/curated/en/099012226144031210/pdf/P179647-b378ec18-7e40-488a-8327-0cc6f6c5dd18.pdf.

[40] "A Thriving Economy," Saudi Vision 2030 (Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia, updated 2025), https://www.vision2030.gov.sa/en/overview/pillars/a-thriving-economy.

الصغيرة والمتوسطة، وتزايدت مشاركتها في قطاعات مثل السياحة (من 22% إلى 45% في بعض السنوات) والقطاع الخاص بشكل عام. هذا التقدم لم يكن اقتصادياً فحسب، بل ساهم في تعزيز التمكين الاجتماعي والاستقرار الأسري.[41]

هذه الإنجازات المتكاملة في التنويع الاقتصادي واللوجستيات وتمكين المرأة تجعل رؤية 2030 نموذجاً تطبيقياً ناجحاً في التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد معرفي ومتنوع، مع الحفاظ على الاستدامة الاجتماعية. ومع ذلك، يظل التحدي في

رؤية مصر 2030: القضاء على الفقر وتعزيز المساواة الاجتماعية

رؤية مصر 2030، التي أُطلقت في 2016 وتم تحديثها في 2023، تمثل إطاراً شاملاً للتنمية المستدامة، مستوحى من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. تركز الرؤية على ستة أهداف استراتيجية وطنية، مع التركيز الأول على "الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته"، الذي يشمل القضاء على الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة حماية اجتماعية متكاملة. هذا الهدف يعكس التحديات الهيكلية التي تواجهها مصر، مثل ارتفاع معدلات الفقر (حوالي 29.7% في 2020/2019) والتفاوت الاجتماعي، مما يجعل القضاء على الفقر أولوية وطنية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.[42]

في إطار مكافحة الفقر، حددت الرؤية أهدافاً كمية مثل خفض نسبة الفقراء إلى ما دون 15% بحلول 2030، مع التركيز على برامج الحماية الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة"، التي غطت ملايين الأسر بحلول 2025. ساهمت هذه البرامج في تقليل الفقر بنسبة ملحوظة، مدعومة بإصلاحات اقتصادية واستثمارات في البنية التحتية والتعليم والصحة. كما ركزت الرؤية على تعزيز الأمن الغذائي والوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يعكس نهجاً متكاملاً يجمع بين الدعم المباشر والاستثمار طويل الأمد.[43]

أما تعزيز المساواة الاجتماعية، فيأتي ضمن الهدف الثاني "العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة"، الذي يهدف إلى تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وسد الفجوات التنموية الجغرافية، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً. تشمل السياسات زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة كبيرة، وتعزيز الشمول الرقمي، ودعم المشاركة المجتمعية. بحلول 2023-2025، أظهرت التقارير تقدماً في تغطية البيانات لأهداف

---

[41] "Progress in the Saudi Labor Market," Ministry of Human Resources and Social Development (Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia, October 7, 2025), https://www.hrsd.gov.sa/en/knowledge-centre/articles/progress-saudi-labor-market.

GASTAT, "Labor Force Participation Rate of Saudi Females Reaches 36.2%," General Authority for Statistics (Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia, December 31, 2024), https://www.stats.gov.sa/en/w/news/6.

[42] "Egypt's Vision 2030," Ministry of Planning and Economic Development (Cairo: Government of Egypt, updated 2024), https://mped.gov.eg/Files/Egypt_Vision_2030_EnglishDigitalUse.pdf.

[43] "Egypt - SDG National Commitments Form Submissions," United Nations Sustainable Development (New York: UN, updated 2025), https://sdgs.un.org/national-commitments-sdg-transformation/21965.

التنمية المستدامة (56.8%)، مع التركيز على تقليل عدم المساواة من خلال برامج اجتماعية وإصلاحات إدارية.[44]

.

هذه الرؤية تمثل نموذجاً عربياً للتنمية الاجتماعية الشاملة، حيث تربط بين الحد من الفقر والمساواة كأساس للاستقرار السياسي والاقتصادي في سياق إقليمي معقد.

دول **مجلس التعاون الخليجي** (GCC) تواجه تحدياً استراتيجياً مشتركاً يتمثل في التحول من اقتصادات تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز إلى نماذج اقتصادية أكثر تنوعاً واستدامة. هذا التحول ليس مجرد خيار اقتصادي، بل ضرورة استراتيجية في ظل تقلبات أسعار الطاقة العالمية، التحول نحو الطاقة المتجددة، والضغوط الجيوسياسية. بدأت دول الخليج في تبني رؤى وطنية طويلة الأمد، مثل رؤية السعودية 2030، ورؤية الإمارات "نحن الإمارات 2031"، ورؤية قطر الوطنية 2030، ورؤية عمان 2040، ورؤية البحرين الاقتصادية 2030، ورؤية الكويت 2035 (المعروفة بـ"الكويت الجديدة"). هذه الرؤى تركز على الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل التكنولوجيا، التعليم، السياحة، التصنيع، والطاقة المتجددة، مع هدف تقليل الاعتماد على الهيدروكربونات وزيادة مساهمة القطاع الخاص والابتكار في النمو الاقتصادي.

في السنوات الأخيرة، أظهرت تقارير دولية تقدماً ملحوظاً في هذه الجهود، حيث أصبح القطاع غير النفطي محركاً رئيسياً للنمو في معظم دول المجلس. على سبيل المثال، نمت اقتصادات الخليج بشكل أكثر مرونة رغم انخفاض أسعار النفط المتوقع، بفضل الإصلاحات الهيكلية والاستثمارات الاستراتيجية في القطاعات الجديدة. هذا التقدم يعكس انتقالاً تدريجياً نحو اقتصادات أكثر استقراراً وتنوعاً، مع توقعات بنمو مستقر يتراوح بين 3% و4.4% حتى عام 2030، مدعوماً بانخفاض الاعتماد الهيكلي على النفط.[45]

تُعد **رؤية السعودية 2030** أبرز النماذج التطبيقية في المنطقة، حيث تركز على تنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار المكثف في التكنولوجيا والتعليم. بحلول عام 2024، حققت الرؤية تقدماً كبيراً، إذ تجاوزت العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية أهدافها لعام 2024، خاصة في التنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. نمى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 3.01% منذ 2016، مع نمو قوي في قطاعات مثل التجزئة، الضيافة، النقل، والتكنولوجيا. كما ارتفعت حصة الصادرات غير النفطية، وأصبح القطاع الخاص يساهم بنسبة أعلى في الاقتصاد، مدعوماً بإصلاحات مثل برنامج "صنع في السعودية" وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة. في مجال التعليم، ركزت الرؤية على بناء رأس المال البشري من خلال توسيع التعليم العالي والتدريب

---

[44] "OECD Public Governance Reviews: Egypt," Organisation for Economic Co-operation and Development (Paris: OECD, 2024), https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/12/oecd-public-governance-reviews-egypt_0a8c65f8/d5a42670-en.pdf.

"Egypt's Sustainable Development Strategy (Egypt's Vision 2030)," State Information Service (Cairo: Government of Egypt, updated 2025), https://sis.gov.eg/en/media-center/strategies/egypts-sustainable-development-strategy-egypts-vision-2030

[45] (International Monetary Fund, "Gulf Cooperation Council (GCC)— Enhancing Resilience to Global Shocks: Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries," IMF eLibrary, 2025.)

المهني، مما أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وانخفاض البطالة إلى مستويات تاريخية منخفضة بحلول 2024.[46]

في الإمارات العربية المتحدة، تُمثل رؤية "نحن الإمارات 2031" امتداداً لجهود التنويع السابقة، مع هدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي إلى 3 تريليون درهم، وزيادة الصادرات غير النفطية إلى 800 مليار درهم، ورفع مساهمة السياحة إلى 450 مليار درهم. تركز الرؤية على بناء اقتصاد معرفي يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا، مع استثمارات كبيرة في الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، والتعليم المتقدم. أدى ذلك إلى ارتفاع حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي إلى نحو 75%، مع نمو قوي في قطاعات الخدمات، العقارات، والتكنولوجيا. كما ساهمت الإصلاحات في تعزيز القدرة التنافسية، مما جعل الإمارات مركزاً إقليمياً للشركات الناشئة والاستثمار الأجنبي في التكنولوجيا.[47]

رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تم توسيعها من خلال الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية (2024-2030)، تركز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام بنسبة 4% سنوياً حتى 2030، مع تقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال من خلال بناء اقتصاد معرفي يعتمد على الابتكار والقطاع الخاص. تشمل الاستثمارات في التعليم، الرعاية الصحية، والتكنولوجيا، مع هدف زيادة الإنتاجية بنسبة 2% سنوياً. أدت هذه الجهود إلى تعزيز الابتكار في قطاعات مثل الطاقة النظيفة والخدمات اللوجستية، مع التركيز على تطوير الكفاءات البشرية لمواكبة احتياجات سوق العمل المستقبلي.[48]

أما **عمان**، فإن رؤية 2040 ترسم مساراً نحو اقتصاد متنوع ومرن أقل اعتماداً على النفط، مع التركيز على التصنيع، السياحة، والتكنولوجيا. في الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)، أولوية للتصنيع والسياحة كمحركات للنمو غير النفطي، مع جذب الاستثمار وخلق فرص عمل في القطاع الخاص. ساهمت هذه الاستراتيجية في تعزيز الاندماج العالمي وتحسين مستويات المعيشة، مع تقدم في بناء اقتصاد معرفي يعتمد على الابتكار.[49]

في **البحرين**، تسعى الرؤية الاقتصادية 2030 إلى تقليل الاعتماد على النفط من خلال التركيز على القطاعات المعرفية، مع تقدم في السياحة والخدمات المالية. أما **الكويت**، فرؤية 2035 ("الكويت الجديدة") تواجه تحديات في التنفيذ بسبب الضغوط المالية والسياسية، لكنها تهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري، مع استثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا.[50]

---

[46] (Kingdom of Saudi Arabia, "Vision 2030 Annual Report 2024," vision2030.gov.sa, 2025.)

[47] (United Arab Emirates Government, "We the UAE 2031 Vision," u.ae, 2025.)

[48] (Government Communications Office, Qatar, "Qatar National Vision 2030" and "Third Qatar National Development Strategy 2024-2030," gco.gov.qa and npc.qa, 2025.)

[49] (World Bank, "Oman Vision 2040: A Blueprint for Sustainable Growth and Global Integration," blogs.worldbank.org, 2025.)

[50] (KPMG, "Unlocking Diversification In The GCC States," kpmg.com, 2024.)

هذه النماذج التطبيقية أدت إلى آثار إيجابية على التنمية الاجتماعية، مثل زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، تحسين التعليم، وانخفاض البطالة في بعض الدول. كما ساهمت في خلق فرص عمل جديدة في القطاعات التكنولوجية والخدمية، مما عزز التماسك الاجتماعي والرفاهية. ومع ذلك، يظل التحدي في ضمان انتقال عادل يشمل الجميع، مع الحاجة إلى إصلاحات مستمرة لتعزيز الابتكار والتعليم.[51]

1) التحديات الهيكلية

ضعف التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ويقلل من الفرص التنموية المشتركة

يُعد ضعف التكامل الاقتصادي بين الدول العربية أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تعيق السياسات التنموية في المنطقة العربية. على الرغم من الجهود المستمرة منذ عقود، مثل إنشاء جامعة الدول العربية وتوقيع اتفاقيات تجارية إقليمية متعددة، يظل حجم التجارة البينية العربية منخفضاً بشكل ملحوظ مقارنة بمناطق أخرى في العالم. هذا الضعف يرجع إلى عوامل متعددة، منها التشابه الهيكلي في الاقتصادات العربية، حيث تعتمد الكثير منها على صادرات النفط والموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تنافس بدلاً من التكامل والتكامل التجاري. كما أن الحواجز غير الجمركية، مثل الإجراءات الإدارية المعقدة، ضعف البنية التحتية، والسياسات الاقتصادية المجزأة، تعيق تدفق السلع والخدمات بين الدول. نتيجة لذلك، يفقد الاقتصاد العربي فرصاً تنموية مشتركة هائلة، مثل توسيع الأسواق، تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز التنويع الاقتصادي، مما يحد من قدرة الدول على تحقيق نمو مستدام وشامل. في السنوات الأخيرة، شهدت التجارة البينية تراجعاً نسبياً، حيث انخفضت حصة الصادرات البينية العربية إلى أقل من 10% من إجمالي الصادرات في بعض الفترات، وهو ما يعكس فشلاً في تحويل الاتفاقيات النظرية إلى واقع عملي يدعم التنمية الجماعية. هذا الوضع يعمق الفجوات التنموية بين الدول الغنية بالنفط والدول الأقل موارد، ويحد من إمكانية بناء سلاسل قيمة إقليمية قوية قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار الطاقة أو الأزمات العالمية.[52]

انعدام التنسيق بين السياسات الاستثمارية والتنموية (علاقة الاستثمار والتنمية البشرية)

يُشكل انعدام التنسيق بين السياسات الاستثمارية والتنموية تحدياً هيكلياً جوهرياً في الدول العربية، حيث غالباً ما تُدار الاستثمارات بشكل منفصل عن أهداف التنمية البشرية، مما يقلل من فعاليتها في تحقيق نمو شامل. في العديد من الدول، تركز الاستثمارات على قطاعات الطاقة والإنشاءات الكبرى، بينما تظل الاستثمارات في التعليم، الصحة، والمهارات البشرية محدودة أو غير مترابطة مع الاحتياجات الاقتصادية طويلة الأمد. هذا الانفصال يؤدي إلى إهدار موارد هائلة، إذ لا تترجم الاستثمارات إلى تحسين في رأس المال البشري، الذي يُعد أساس التنافسية في الاقتصادات الحديثة. على سبيل المثال، في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي والأخضر، تحتاج الدول العربية إلى استثمارات مترابطة في التعليم التقني والتدريب المهني لتلبية احتياجات

---

[51] (World Bank, "GCC: Growth on the Rise, but Smart Spending Will Shape a Thriving Future," worldbank.org, 2025.)

[52] (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Arab Sustainable Development Report 2024* (Beirut: ESCWA, 2024), 45-52; International Monetary Fund, *Gulf Cooperation Council—Enhancing Resilience to Global Shocks: Economic Prospects and Policy Challenges* (Washington, DC: IMF, 2025), 28-35.)

سوق العمل المستقبلي، لكن غياب التنسيق يؤدي إلى فجوات في المهارات، ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، واستمرار الاعتماد على العمالة الوافدة في بعض القطاعات. كما أن السياسات الاستثمارية غالباً ما تكون قصيرة الأجل، مدفوعة بأهداف مالية فورية، بينما تتطلب التنمية البشرية استثمارات طويلة الأمد تتجاوز دورات الانتخابات أو التقلبات الاقتصادية. هذا التحدي يتفاقم في سياق الضغوط المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط أو الأزمات العالمية، حيث يتم تقليص الإنفاق على التنمية البشرية أولاً. لمواجهة ذلك، يتطلب الأمر إصلاحات مؤسسية تضمن دمج أهداف التنمية البشرية في استراتيجيات الاستثمار الوطنية، مع تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوجيه الاستثمارات نحو بناء قدرات بشرية مستدامة. بدون هذا التنسيق، تبقى السياسات التنموية عاجزة عن تحقيق انتقال حقيقي نحو اقتصادات معرفية ومتنوعة، مما يعرض المنطقة لمخاطر اجتماعية واقتصادية متزايدة.[53]

الهوية والعدالة المجتمعية

تأثير الانقسامات المجتمعية والهوية على تنفيذ السياسات التنموية

في سياق الدول النامية، غالباً ما تُعيق الانقسامات المجتمعية القائمة على الهوية الإثنية أو الدينية أو الثقافية تنفيذ السياسات التنموية بفعالية، إذ تؤدي إلى تقليل الثقة بين المجموعات وتعزيز التمييز الأفقي (horizontal inequalities) الذي يجعل بعض الجماعات أكثر حرماناً من الوصول إلى الموارد والفرص مقارنة بغيرها. هذا التمييز الأفقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراعات المدنية، حيث يُظهر أن عدم المساواة بين الجماعات الهووية يزيد من احتمالية العنف الداخلي ويقلل من كفاءة توفير السلع العامة مثل التعليم والصحة والخدمات الأساسية، مما يعرقل التنمية الشاملة. في العديد من الحالات، يستغل القادة السياسيون هذه الانقسامات لتعزيز الولاءات الفرعية على حساب المصلحة الوطنية، مما يؤدي إلى سياسات تنموية متحيزة تفضل جماعات معينة، وبالتالي تعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من تقليلها.[54]

تشير الدراسات الحديثة إلى أن الانقسامات الهووية تؤثر سلباً على الحوكمة والتنمية، حيث تقلل من تقديم السلع العامة في المجتمعات ذات التنوع العرقي أو الديني العالي، إذ يميل الأفراد إلى تفضيل جماعاتهم الخاصة (in-group bias) مما يعيق التعاون الوطني اللازم لتنفيذ برامج تنموية واسعة النطاق. على سبيل المثال، في سياقات ما بعد الصراع، تظهر الأدلة أن عدم المساواة بين الجماعات يعزز من التصويت العرقي ويقلل من الاستقرار السياسي، مما يجعل السياسات التنموية عرضة للفشل بسبب نقص الدعم الشعبي العابر للانقسامات.

---

[53] (World Bank, *Embracing and Shaping Change: Human Development for a Middle East and North Africa in Transition* (Washington, DC: World Bank, 2025), 112-130; United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2022: Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-Covid Era* (New York: UNDP, 2022), chap. 4, 78-95.)

[54] (Stewart, Frances. 2008. "Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence across Contexts." In *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence across Contexts*, edited by Frances Stewart, 3–22. London: Palgrave Macmillan. [Note: This foundational work is cited in recent analyses, e.g., in 2022 Royal Society Interface article updating with post-2010 data].)

هذا التحدي يتفاقم في الدول ذات المؤسسات الضعيفة، حيث تتحول الهويات إلى أداة للمنافسة على الموارد بدلاً من أساس للتضامن الاجتماعي.[55]

يُبرز تقرير البنك الدولي أهمية التماسك الاجتماعي (social cohesion) كعامل حاسم في نجاح التنمية، إذ يساعد على تعزيز المرونة أمام التأثيرات الخارجية والعنف، بينما تضعف الانقسامات الهووية هذا التماسك وتجعل السياسات التنموية أقل فعالية في تحقيق أهدافها. في المجتمعات ذات الانقسامات العميقة، يصبح من الصعب بناء توافق على أولويات التنمية، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع أو تحويلها إلى أدوات لتعزيز سلطة جماعة معينة، وهو ما يعيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة[56].

في سياقات مثل أفريقيا والشرق الأوسط، تُظهر الانقسامات الإثنية والدينية تأثيراً مباشراً على فعالية السياسات التنموية، حيث تؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد وتعزيز الشعور بالإقصاء لدى بعض الجماعات، مما يقلل من مشاركتها في العملية التنموية ويزيد من مخاطر الصراعات. هذا الواقع يتطلب سياسات تنموية تأخذ بعين الاعتبار هذه الانقسامات لتجنب تفاقمها، إلا أن غياب مثل هذه الاعتبارات يجعل التنمية عرضة للفشل أو التحيز.[57]

أهمية بناء المواطنة المتساوية لتقليل التفاوتات الاجتماعية

يُعد بناء مواطنة متساوية (inclusive citizenship) أمراً أساسياً لتقليل التفاوتات الاجتماعية، إذ يعتمد على ضمان حقوق متساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم الهووية، مما يساهم في تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقليل الشعور بالإقصاء. في الدول النامية، يساعد هذا النهج على تحويل الانقسامات من مصدر صراع إلى أساس للتعاون، من خلال سياسات تشمل الجميع في عملية اتخاذ القرار والاستفادة من التنمية. تقارير الأمم المتحدة الحديثة تؤكد أن التركيز على المواطنة الشاملة يعزز التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، خاصة في تقليل الفقر والتفاوتات.[58]

---

[55] (Houle, Christian, Chunho Park, and Paul D. Kenny. 2019. "The Structure of Ethnic Inequality and Ethnic Voting." *The Journal of Politics* 81 (1): 187–200. https://doi.org/10.1086/700200.)

[56] (World Bank. 2022. *Leveraging Social Cohesion for Development Outcomes*. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37890.)

[57] (United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2013. *Identity and Inequality: Focus on Social Groups*. World Social Report background paper. Updated in recent UN reports, e.g., World Social Report 2025.)

[58] (United Nations. 2025. *World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs. https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2025-new-policy-consensus-accelerate-social-progress.)

تشير الدراسات إلى أن تعزيز المواطنة المتساوية يقلل من التفاوتات من خلال سياسات تعليمية واقتصادية تشمل الجماعات المهمشة، مما يعزز الفرص المتكافئة ويبني ثقة اجتماعية أكبر. في سياقات متعددة الثقافات، يساهم ذلك في تقليل التمييز وتعزيز التماسك الاجتماعي، الذي بدوره يدعم التنمية الشاملة والمستدامة.[59]

يُبرز الإطار الدولي أن المواطنة المتساوية ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تتطلب إصلاحات مؤسسية تضمن مشاركة الجماعات المهمشة وتوزيع عادل للموارد، مما يقلل من التفاوتات الأفقية ويعزز الاستقرار. هذا النهج يتجاوز المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية من خلال سياسات إيجابية مؤقتة لدعم الفئات المحرومة.[60]

في تقرير حديث، يُؤكد أن بناء مواطنة شاملة يتطلب سياسات تركز على التكافؤ في الوصول إلى الخدمات والفرص، مما يقلل من التفاوتات ويعزز التنمية الاجتماعية. هذا يشمل إصلاحات في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.[61]

ثالثاً: التحديات التي تواجه السياسات التنموية - عوامل سياسية وإدارية - ضعف الحوكمة، المركزية الإدارية، وتحديات التحول الديمقراطي.

ضعف الحوكمة

في سياق الدول النامية، يُعتبر ضعف الحوكمة أحد أبرز العوامل السياسية التي تعيق تنفيذ السياسات التنموية بفعالية. الحوكمة الضعيفة تتجلى في عدم القدرة على فرض القوانين، انتشار الفساد، وضعف المؤسسات، مما يؤدي إلى إهدار الموارد وتفاقم الفقر. على سبيل المثال، في العديد من الدول الأفريقية والآسيوية، يؤدي ضعف الحوكمة إلى فشل برامج التنمية الاقتصادية، حيث تُصرف الأموال المخصصة للمشاريع العامة في جيوب المسؤولين بدلاً من استثمارها في البنية التحتية أو التعليم. هذا الضعف ليس مجرد مشكلة داخلية، بل هو مرتبط بالعلاقات الدولية، حيث تعتمد الدول النامية على المساعدات الخارجية، لكن ضعف الحوكمة يجعل هذه المساعدات غير فعالة، مما يعزز من التبعية الاقتصادية. كما أن ضعف الحوكمة يعيق جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ يخشى المستثمرون من عدم الاستقرار السياسي والقانوني. في دراسات حديثة، يُظهر أن الدول ذات الحوكمة الضعيفة تشهد نمواً اقتصادياً أبطأ بنسبة تصل إلى 2-3% سنوياً مقارنة بالدول ذات الحوكمة القوية. هذا يؤثر مباشرة على السياسات التنموية، حيث تصبح أهداف مثل تقليل الفقر أو تحسين الصحة بعيدة المنال. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي ضعف الحوكمة إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية، حيث يستفيد الأقوياء سياسياً من السياسات على حساب الضعفاء، مما يولد اضطرابات اجتماعية تعيق التنمية. لقد أصبح من الواضح أن

---

[59] (UN Women and UNDP. 2025. *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2025*. New York: United Nations.)

[60] (United Nations Chief Executives Board for Coordination. 2017. *Leaving No One Behind: Equality and Non-Discrimination at the Heart of Sustainable Development*. Updated framework in 2020–2025 reports.)

[61] (International Labour Organization. 2025. *The State of Social Justice: A Work in Progress*. Geneva: ILO.)

بناء حوكمة قوية يتطلب إصلاحات جذرية في المؤسسات، بما في ذلك تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، لكن هذا يواجه مقاومة من النخب الحاكمة التي تستفيد من الوضع القائم.[62]

في إطار العلاقات الدولية، يُرى ضعف الحوكمة كعامل يعزز من النزاعات الإقليمية والدولية، حيث تؤدي الدول ذات الحوكمة الضعيفة إلى انتشار الإرهاب أو الهجرة غير الشرعية، مما يؤثر على السياسات التنموية للدول المجاورة. على سبيل المثال، في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، يؤدي ضعف الحوكمة إلى فشل في تنفيذ اتفاقيات التنمية المشتركة، مثل تلك المتعلقة بإدارة المياه أو الطاقة. هذا الضعف ينبع من نقص في القدرات المؤسسية، حيث تفتقر الإدارات الحكومية إلى الكفاءات الفنية والتدريب، مما يجعل السياسات التنموية غير مدروسة جيداً. كما أن الفساد، كجزء من ضعف الحوكمة، يؤدي إلى تحويل المساعدات الدولية إلى أدوات لتعزيز النفوذ السياسي بدلاً من التنمية. دراسات حديثة تشير إلى أن الدول النامية تخسر سنوياً مئات المليارات بسبب الفساد، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر ضعف الحوكمة على السياسات البيئية، حيث تفشل الدول في تنفيذ قوانين الحماية البيئية، مما يؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية وتفاقم تغير المناخ، الذي بدوره يعيق التنمية الاقتصادية. لقد أصبح من الضروري أن تركز السياسات الدولية على دعم بناء الحوكمة من خلال برامج التدريب والإصلاح المؤسسي، لكن هذا يتطلب إرادة سياسية داخلية قوية. في النهاية، ضعف الحوكمة ليس مجرد تحدٍ داخلي، بل هو جزء من نظام دولي يعزز من التفاوتات بين الدول الغنية والفقيرة.[63]

يؤدي ضعف الحوكمة أيضاً إلى إضعاف القدرة على الاستجابة للأزمات، مثل الجائحات أو الكوارث الطبيعية، مما يعيق السياسات التنموية طويلة الأمد. في الدول النامية، حيث تكون المؤسسات ضعيفة، تؤدي مثل هذه الأزمات إلى انهيار الاقتصاد، كما حدث في جائحة كوفيد-19، حيث فشلت العديد من الحكومات في توزيع المساعدات بشكل عادل. هذا الضعف ينعكس في نقص التنسيق بين الجهات الحكومية، مما يؤدي إلى تكرار الأخطاء وإهدار الجهود. كما أن ضعف الحوكمة يعزز من الاعتماد على الجهات الخارجية، مثل المنظمات الدولية، لكن هذا الاعتماد يمكن أن يؤدي إلى فرض سياسات لا تتناسب مع السياقات المحلية. دراسات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تشير إلى أن تحسين الحوكمة يمكن أن يزيد من كفاءة السياسات التنموية بنسبة 30-40%. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر ضعف الحوكمة على حقوق الإنسان، حيث تفشل الدول في حماية الفئات الضعيفة، مما يعيق التنمية الاجتماعية. لقد أصبح واضحاً أن التركيز على بناء مؤسسات قوية هو المفتاح لتجاوز هذا التحدي، لكن ذلك يتطلب دعماً دولياً متوازناً يحترم السيادة الوطنية.[64]

في السياق الإداري، يرتبط ضعف الحوكمة بضعف القدرات البيروقراطية، حيث تفتقر الإدارات في الدول النامية إلى الأدوات التكنولوجية والتدريب اللازم، مما يعيق تنفيذ السياسات التنموية. على سبيل المثال، في

---

[62] Baniamin, Hasan Muhammad, and Ramesh Ramasamy. 2022. "Key challenges of studying public administration in developing countries: An exploration from Bangladesh and Sri Lanka." Public Administration and Development 42(5): 287-299.

[63] Ahmed, Faisal Z., and Daniel Schwab. 2025. "Governance Challenges: Achieving Sustainable Development in Developing Countries." International Journal of Sustainable Development & World Ecology 32(2): 145-162.

[64] OECD. 2019. Making Decentralisation Work: A Handbook for Policy-Makers. Paris: OECD Publishing.

دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، يؤدي نقص الكفاءة الإدارية إلى تأخير المشاريع التنموية، مثل بناء الطرق أو المستشفيات. هذا الضعف ينبع من التركيز على البيروقراطية التقليدية دون إصلاحات حديثة، مما يجعل السياسات عرضة للفشل. كما أن ضعف الحوكمة يعزز من اللامركزية غير المنظمة، حيث تفتقر الجهات المحلية إلى السلطات الكافية، مما يؤدي إلى فجوات في الخدمات. دراسات حديثة تظهر أن الدول ذات الحوكمة الضعيفة تشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة بنسبة 15% أعلى من غيرها. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر هذا الضعف على السياسات التعليمية، حيث تفشل في توفير تعليم جيد، مما يعيق التنمية البشرية. لقد أصبح من الضروري تبني نماذج حوكمة مختلطة تجمع بين الإصلاحات المحلية والدعم الدولي.[65]

تحديات التحول الديمقراطي

أن تحديات التحول الديمقراطي في الدول النامية تمثل عقبة معقدة أمام بناء أنظمة سياسية مستقرة وفعالة، خاصة في سياق السياسات التنموية. التحول الديمقراطي ليس مجرد انتقال من نظام استبدادي إلى ديمقراطي، بل هو عملية طويلة الأمد تتضمن إعادة هيكلة المؤسسات، تغيير الثقافة السياسية، ومواجهة مقاومات داخلية وخارجية. في الدول النامية، يعيق هذا التحول عوامل مثل التراجع الديمقراطي، حيث يستغل القادة المنتخبون المؤسسات لتعزيز سلطتهم، مما يؤدي إلى تآكل الضوابط والتوازنات. على سبيل المثال، في مناطق مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يؤدي التحول إلى اضطرابات في توازن القوى، حيث تكافح المؤسسات الجديدة لتوزيع السلطة بين الفصائل المختلفة، مما يجعل العقد الأول بعد التحول هشاً للغاية. هذه التحديات ليست محلية فقط، بل تتأثر بالعلاقات الدولية، حيث يقل الدعم الخارجي بعد الانتخابات الأولى، تاركاً الدول عرضة للصدمات الاقتصادية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، يعزز التحول الديمقراطي من الحنين إلى الأنظمة الاستبدادية السابقة، خاصة عندما تفشل الحكومات الجديدة في تحقيق تحسينات اقتصادية أو مكافحة الفساد، كما حدث في تونس حيث ساهم الفشل الاقتصادي في دعم الانقلاب الذاتي للرئيس قيس سعيد عام 2021. هذا التراجع يتحدى الفكر التقليدي حول التوحيد الديمقراطي، حيث يصبح التحدي ليس في إجبار الخاسرين على قبول الهزيمة، بل في منع الفائزين من استغلال مناصبهم للحصول على ميزة تنافسية مستمرة. في النهاية، يتطلب التحول بناء ثقافة ديمقراطية تعتمد على الشفافية والمساءلة، لكن ذلك يواجه مقاومة من الورثة الاستبداديين والقوى الخارجية التي تفضل الاستقرار على الحرية.[66]

من بين التحديات السياسية الرئيسية في التحول الديمقراطي، يبرز التراجع الديمقراطي كتهديد ينبع من ضعف المؤسسات وضعف القدرة على مواجهة السبويلرز المعادين للديمقراطية. في الدول النامية، يؤدي التحول إلى

---

[65] Pradhan, Rudra P. 2021. "Governance for Inclusive Growth." IMF Working Papers 2021/098. Washington, DC: International Monetary Fund.

[66] Yerkes, Sarah, and Erica Hogan. 2025. "Preventing Backsliding in New Democracies." Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/research/2025/07/preventing-backsliding-in-new-democracies.

اضطراب في توازن القوى السابق، مما يجعل العملية عرضة للانقلابات أو التلاعب بالانتخابات. على سبيل المثال، في أفريقيا، تشمل المحفزات الرئيسية للتراجع الانقلابات العسكرية، الانقلابات التنفيذية، تدهور نزاهة الانتخابات، وانتهاكات الحريات المدنية، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام الديمقراطي. هذا التراجع يعزز من الاستقطاب الاجتماعي ويمنع التوحيد، حيث تفشل المؤسسات في بناء ثقافة سياسية تعتمد على احترام الآراء المتنوعة والحل السلمي للنزاعات. في السياق الدولي، يساهم تراجع الدعم الأمريكي لتعزيز الديمقراطية في تفاقم هذه التحديات، حيث يصبح النشطاء المؤيدون للديمقراطية عرضة للضغوط الخارجية من القوى الاستبدادية. كما أن التحديات تشمل دمج العسكر في النظام الجديد، كما في البرتغال عام 1974 حيث نجحت الإصلاحات في إخضاع الجيش للسلطة المدنية بفضل الضغوط الداخلية والخارجية من الناتو، بينما فشلت تشيلي في ذلك بسبب بقاء بينوشيه في السياسة، مما أخر العدالة الانتقالية. هذه الأمثلة تظهر أن التحول يتطلب إصلاحات مؤسسية جذرية لمنع التنفيذي من الاستيلاء على السلطة، لكن في الدول النامية، يعيق الضعف الاقتصادي والاجتماعي هذه الجهود، مما يجعل التراجع أكثر احتمالية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الفشل في معالجة الفجوات في المشاركة العامة إلى شعور بالاغتراب عن الديمقراطية، كما في الفلبين حيث ساهم عدم الوصول إلى الديمقراطية في دعم شخصيات استبدادية مثل دوتيرتي. في النهاية، يجب أن تركز السياسات على تعزيز الدعم الخارجي المستمر، مثل المساعدة الفنية في الانتخابات والإعلام، لمواجهة هذه التحديات.[67]

التحديات الاقتصادية في التحول الديمقراطي تكمن في عدم القدرة على تحقيق نمو مستدام يقلل من الحنين إلى الأنظمة السابقة، مما يعيق التنمية السياسية في الدول النامية. غالباً ما تواجه الحكومات الجديدة صدمات اقتصادية مثل الركود أو آثار الجائحات، كما في تونس حيث ساهمت المشكلات الاقتصادية والفساد في تصنيف التحول كـ"عقد أسود"، مما مهد لانقلاب سعيد. هذا الفشل يعزز من الاستياء الشعبي، حيث يتوقع المواطنون تحسينات سريعة في المعيشة، لكن الضعف المؤسسي يمنع ذلك. في السياق الدولي، تعتمد الدول النامية على المساعدات، لكن انخفاضها بعد الانتخابات الأولى يتركها عرضة للأزمات، كما في الفلبين حيث فشلت الحكومات ما بعد ماركوس في معالجة الفقر والفساد، مما أدى إلى صعود دوتيرتي. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من الخارج، مثل برامج التكيف الهيكلي، إلى زيادة التفاوتات، مما يعيق بناء ثقافة ديمقراطية تعتمد على الثقة في المؤسسات. في أفريقيا، يرتبط التراجع الديمقراطي بالفقر المزمن واللامساواة الاقتصادية، حيث تفشل الدول في توفير الخدمات الأساسية، مما يجعل الديمقراطية تبدو غير فعالة. هذه التحديات تتفاقم بسبب الاعتماد الاقتصادي على الجهات الخارجية، كما في أوروبا الشرقية حيث ساعدت حوافز الاتحاد الأوروبي في الإصلاحات لكنها خلقت تبعيات جديدة. لقد أصبح واضحاً أن التحول الناجح يتطلب دمج الإصلاحات الاقتصادية مع السياسية، مثل تعزيز الشفافية لمكافحة الفساد، كما في كوريا الجنوبية حيث أدت اعتقالات الرؤساء إلى مساءلة جزئية رغم التطبيع للسوء. في النهاية، يجب أن تركز السياسات التنموية على بناء اقتصادات مرنة تدعم الديمقراطية، لكن ذلك يواجه مقاومة من النخب التي تستفيد من الوضع القائم[68].

---

[67] Yerkes, Sarah, and Erica Hogan. 2025. "Preventing Backsliding in New Democracies." Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/research/2025/07/preventing-backsliding-in-new-democracies.

[68] Yerkes, Sarah, and Erica Hogan. 2025. "Preventing Backsliding in New Democracies." Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/research/2025/07/preventing-backsliding-in-new-democracies.

أما التحديات الاجتماعية، فتشمل بناء ثقافة ديمقراطية في مجتمعات تعاني من الاستقطاب والتجزئة، مما يعيق التحول في الدول النامية. يتطلب ذلك غرس قيم مثل احترام الرأي الآخر والشفافية، لكن الاستقطاب يمنع ذلك، كما في لاتفيا حيث أدت سياسات "النزع الروسي" بعد الاتحاد السوفييتي إلى استبعاد الأقليات الروسية، مما أضعف الثقة حتى ساعدت حوافز الاتحاد الأوروبي في إصلاحات إعلامية وإلغاء القيود. هذا الاستبعاد يعزز من التراجع، حيث يشعر المواطنون بالاغتراب عن العملية الديمقراطية. في المنطقة العربية، يواجه التحول في سوريا هشاشة بسبب التوترات حول تشكيل حكومة ديمقراطية شاملة والعدالة الانتقالية، مع تعقيدات إعادة الإعمار والعودة اللاجئين. أما في مصر، فقد عاد النظام إلى الاستبداد الراسخ مع قمع المعارضة، بينما في تونس يهدد تراجع سعيد الحريات. هذه الأمثلة تظهر أن التحديات الاجتماعية ترتبط بالفشل في معالجة الشكاوى التاريخية، مما يعزز من الحركات الاجتماعية لكن يعيق التوحيد. في السياق الدولي، يساهم تراجع الدعم في تفاقم الاستقطاب، حيث تفتقر الدول إلى موارد لبناء الثقافة الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الفساد إلى تطبيع الانتهاكات، كما في كوريا الجنوبية حيث أدت فضائح الرؤساء إلى مساءلة لكن أيضاً إلى قبول جزئي للفساد. لقد أصبح ضرورياً تعزيز المشاركة المدنية والتعليم الديمقراطي لمواجهة هذه التحديات، مع الاستفادة من الضغوط الخارجية مثل عضوية الاتحاد الأوروبي أو الناتو.[69]

في سياق الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، تبرز التجزئة العرقية كتحد رئيسي يعيق التحول الديمقراطي، حيث تؤدي النزاعات العرقية واللغوية إلى تشكيل أحزاب على أساس عرقي، مما يحدد نتائج الانتخابات مسبقاً ويهدد الوحدة الوطنية. على سبيل المثال، في يوغوسلافيا السابقة، أدت النزاعات العرقية في التسعينيات إلى تفكك الدولة، بينما في الهند تواجه الدولة تمردات عرقية في الشمال الشرقي تعقد الحكم. هذه التجزئة تنبع من الحدود الاستعمارية والتكتيكات الاستبدادية السابقة، مما يجعل المؤسسات الديمقراطية تبدو غير شرعية في أعين بعض المجموعات. كما أن الاعتماد الاقتصادي يفاقم التحدي، حيث تفرض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي شروطاً تحد من السيادة، مما يخلق فجوة بين التمثيل الديمقراطي والقرارات الفعلية. في أفريقيا، تواجه دول مثل مالي وجنوب السودان ضعف قدرة الدولة، مما يمنع تقديم الخدمات الأساسية ويؤدي إلى تراجع ديمقراطي. أما في أمريكا اللاتينية، فيعزز القيادات الشعبوية مثل شافيز في فنزويلا من تآكل المعايير من خلال تعديل الدساتير وتركيز السلطة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الإصلاحات الاقتصادية إلى اضطرابات اجتماعية مثل البطالة، مما يعزز من اللامساواة ويعيد إنتاج الهيمنة النخبوية. في السياق الدولي، تؤثر العولمة في تقييد السياسات، مما يثير ردود فعل ثقافية تعيق التحول. لقد أصبح من الضروري معالجة هذه التحديات من خلال بناء قدرات الدولة وتعزيز الاندماج العرقي، لكن ذلك يتطلب دعماً دولياً متوازناً يحترم السياقات المحلية.[70]

مقارنة التحولات الديمقراطية في جنوب آسيا، مثل بنغلاديش، وأمريكا اللاتينية تكشف عن تعقيدات مشتركة مثل هشاشة الدول تحت الديمقراطية والتحول الوطني المعقد بسبب المنافسات السلطوية والنخبوية والتصنيع. في بنغلاديش، أدت النزاعات الداخلية والخارجية إلى تحديات في بناء مؤسسات مستقرة، بينما في أمريكا اللاتينية ساهمت الإيديولوجيات السياسية والأهداف التجارية في تعقيد التحول. الفساد يمثل حاجزاً نظامياً، حيث

---

[69] Arab Center Washington DC. 2025. "Towards Inclusive and Democratic Governance in MENA: Challenges and Prospects." https://arabcenterdc.org/event/towards-inclusive-and-democratic-governance-in-mena-challenges-and-prospects.

[70] PolSci Institute. 2025. "Challenges to Democratization: Key Impediments." https://polsci.institute/political-processes-institutions/challenges-to-democratization.

يمنع توزيع الموارد العادل ويعزز من اللامساواة، مما يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان مثل القمع السياسي والعنف. هذه التحديات تشمل أيضاً الدول الهشة حيث تفشل الديمقراطية في معالجة الفقر والعدم المساواة، مما يعزز من التراجع. في السياق الدولي، تؤثر العوامل الخارجية مثل التحديث في تعزيز المنافسات، مما يجعل التحول عملية معقدة تتطلب سياسات لتعزيز الشفافية والحماية الاجتماعية. على سبيل المثال، في كلا المنطقتين، أدت التصنيع إلى خلق نخب جديدة تستغل الديمقراطية لمصالحها، مما يعيق التنمية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى أن الانتهاكات الحقوقية، مثل الاعتقالات التعسفية، تعكس استمرار الثقافة غير الديمقراطية. لقد أصبح من الضروري تبني توصيات سياسية تشمل الشراكات لتحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، لمواجهة هذه التعقيدات وتعزيز التحول الناجح.[71]

التهديدات المعاصرة للديمقراطية، مثل التراجع نحو الاستبداد، تكشف عن تحديات جوهرية في التحول، حيث يستغل القادة المنتخبون المؤسسات للحفاظ على السلطة، مما يتحدى افتراضات التوحيد والضوابط. هذا التراجع يبرز "معضلة الخاسر" لمن يقبل الهزيمة و"معضلة الفائز" لمن يستغل المنصب لميزة مستمرة، مما يجعل الديمقراطية حدوداً ديناميكية تتقدم أو تتراجع حسب القوى المضادة. في الدول النامية، يرتبط ذلك بالتيارات الاستبدادية الكامنة، حيث تفشل الديمقراطية في إعادة إنتاج المعايير بسبب الورثة الاستبدادية. الدراسات الكلاسيكية حول التحولات تؤكد على إعادة التفكير في التوحيد أمام هذه التهديدات، مع التركيز على كيفية تخريب المؤسسات وتآكل المعايير أثناء التحول. في السياق الدولي، يساهم التراجع العالمي في الديمقراطية في تعزيز هذه التحديات، حيث تفتقر الدول إلى نماذج ناجحة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاستقطاب إلى تآكل الثقة، مما يجعل التحول عملية متنازع عليها. لقد أصبح ضرورياً فهم الديمقراطية كعملية ديالكتيكية، مع تعزيز المرونة من خلال الإصلاحات المؤسسية والثقافية لمواجهة التراجع.[72]

في المنطقة العربية، يواجه التحول الديمقراطي تحديات فريدة مثل الاستبداد الراسخ والقمع السياسي، كما في مصر حيث عاد النظام إلى قمع المعارضة مع مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية. في سوريا، أدى سقوط نظام الأسد إلى انتقال هش مع توترات حول العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار، بينما في تونس يهدد سعيد الديمقراطية بتآكل الحريات. هذه التحديات تعكس فشل الثورات العربية في بناء مؤسسات شاملة، مما يعزز من التراجع. في السياق الدولي، يقل الدعم للإصلاحات، مما يترك المجتمع المدني عرضة للضغوط. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الحركات الاجتماعية في الضغط للتغيير، لكنها تواجه مقاومة من النخب. لقد أصبح من الضروري تعزيز الشباب والمجتمع المدني لتحقيق الآفاق، مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.[73]

---

[71] Ibrahim, Mohammad. 2024. "Approaching from Poverty of Democracy to Prosperity: A Comparative Analysis of Democratic Transitions in South Asia (Bangladesh) and Latin America to Contemporary Times." SSRN. https://ssrn.com/abstract=5022791.

[72] Bunce, Valerie J., Thomas B. Pepinsky, Rachel Beatty Riedl, and Kenneth M. Roberts, eds. 2025. "Global Challenges to Democracy: Backsliding, Resiliency, and Democratic Theory." In Global Challenges to Democracy: Comparative Perspectives on Backsliding, Autocracy, and Resilience, 7–32. Cambridge: Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009602570.002.

[73] Arab Center Washington DC. 2025. "Towards Inclusive and Democratic Governance in MENA: Challenges and Prospects." https://arabcenterdc.org/event/towards-inclusive-and-democratic-governance-in-mena-challenges-and-prospects.

التجزئة العرقية في أفريقيا تعيق التحول بتشكيل أحزاب عرقية وتهديد الوحدة، كما في جنوب السودان حيث يمنع الضعف الدولي تقديم الخدمات. في أمريكا اللاتينية، يعزز الشعبويون من التراجع بتركيز السلطة. الاعتماد الاقتصادي يحد من السيادة، مما يخلق فجوة في التمثيل. لقد أصبح ضرورياً بناء القدرات وتعزيز الاندماج.[74]

في بنغلاديش وأمريكا اللاتينية، يعقد النخبوية والتصنيع التحول، مع الفساد كحاجز نظامي وانتهاكات حقوقية. الهشاشة الدولية تعزز التراجع، مما يتطلب سياسات للشفافية والحماية.[75]

التراجع العالمي يجعل الديمقراطية حدوداً ديناميكية، مع الحاجة إلى مرونة مؤسسية.[76]

رابعاً: الآليات المقترحة لتطوير السياسات التنموية

في سياق التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية، يبرز تطوير السياسات التنموية كعنصر أساسي لتحقيق الاستدامة والنمو الشامل. هذه الآليات المقترحة تمثل إطاراً استراتيجياً يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، مع التركيز على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. كأستاذ جامعي متخصص في العلاقات الدولية، أرى أن هذه الآليات ليست مجرد اقتراحات نظرية، بل هي استجابة عملية للتحولات العالمية مثل تغير المناخ والثورة الرقمية، التي تؤثر على المنطقة العربية بشكل خاص. من خلال تحليل الواقع الراهن، يمكننا أن نلاحظ كيف أن السياسات التنموية الحالية غالباً ما تفتقر إلى التكامل، مما يؤدي إلى تبديد الموارد وتفاقم الفجوات الاجتماعية. لذا، يجب أن تكون هذه الآليات مدعومة بإرادة سياسية قوية وشراكات دولية، لتحويل التحديات إلى فرص. على سبيل المثال، في ظل الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، أصبح من الضروري إعادة صياغة السياسات لتكون أكثر مرونة واستجابة للاحتياجات الإنسانية.

1 تبني مقاربة متكاملة

تبني مقاربة متكاملة في تطوير السياسات التنموية يعني ربط الخطط الاقتصادية بالسياسات الاجتماعية والبيئية بشكل عضوي، لضمان تحقيق التنمية المستدامة. في الدول العربية، حيث يعاني الكثير من الاقتصادات من الاعتماد على الموارد الطبيعية، يصبح هذا الربط ضرورياً لتجنب الآثار السلبية مثل التدهور البيئي واللامساواة الاجتماعية. على سبيل المثال، في المغرب، تم ربط السياسات الاقتصادية ببرامج الطاقة المتجددة، مما ساهم في خفض الانبعاثات وخلق فرص عمل جديدة. هذه المقاربة تتطلب إعادة هيكلة الخطط الوطنية لتشمل مؤشرات قياسية مشتركة، مثل مؤشر التنمية البشرية الذي يجمع بين الدخل والصحة والبيئة. كما أنها تعزز القدرة على

---

[74] PolSci Institute. 2025. "Challenges to Democratization: Key Impediments." https://polsci.institute/political-processes-institutions/challenges-to-democratization.

[75] Ibrahim, Mohammad. 2024. "Approaching from Poverty of Democracy to Prosperity: A Comparative Analysis of Democratic Transitions in South Asia (Bangladesh) and Latin America to Contemporary Times." SSRN. https://ssrn.com/abstract=5022791.

[76] Bunce, Valerie J., Thomas B. Pepinsky, Rachel Beatty Riedl, and Kenneth M. Roberts, eds. 2025. "Global Challenges to Democracy: Backsliding, Resiliency, and Democratic Theory." In Global Challenges to Democracy: Comparative Perspectives on Backsliding, Autocracy, and Resilience, 7–32. Cambridge: Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009602570.002.

مواجهة الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط، من خلال تنويع الاقتصاد نحو القطاعات الخضراء. في هذا السياق، يمكن للدول العربية الاستفادة من تجارب دول مثل الإمارات العربية المتحدة، التي ربطت رؤيتها 2030 بالأهداف البيئية العالمية، مما أدى إلى نمو اقتصادي مستدام. ومع ذلك، يواجه هذا الربط تحديات مثل نقص البيانات الموحدة والتنسيق بين الوزارات، مما يتطلب بناء قدرات إدارية متقدمة.[77]

في سياق ربط الخطط الاقتصادية بالسياسات الاجتماعية والبيئية، يبرز دور السياسات المتكاملة في تعزيز العدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، في الأردن، أدت برامج التنمية الريفية التي ربطت الزراعة بالحماية البيئية إلى تحسين الدخول الريفية وتقليل الهجرة نحو المدن. هذه المقاربة تساعد في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، حيث يؤثر التدهور البيئي مباشرة على الصحة والتعليم. من الناحية النظرية، تعتمد هذه الآلية على مفهوم "النمو الشامل" الذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون مدعومة بسياسات اجتماعية تضمن توزيع الثروة عادل. في المنطقة العربية، حيث يعاني أكثر من 20% من السكان من الفقر، يمكن أن يؤدي هذا الربط إلى خفض معدلات البطالة من خلال استثمارات في الاقتصاد الأخضر. ومع ذلك، يتطلب الأمر إصلاحات تشريعية لدمج الاعتبارات البيئية في الميزانيات الوطنية، كما حدث في تونس بعد الثورة، حيث أصبحت السياسات البيئية جزءاً أساسياً من الخطط الاقتصادية. كذلك، يساهم هذا النهج في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، إذ يقلل من التوترات الناتجة عن نقص الموارد. [78]

الربط بين الخطط الاقتصادية والسياسات الاجتماعية والبيئية يتطلب أيضاً تعزيز الشراكات الدولية، خاصة في ظل الالتزامات العالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ. في الدول العربية، يمكن أن يساعد هذا الربط في جذب الاستثمارات الأجنبية الخضراء، كما في السعودية التي أطلقت مبادرة السعودية الخضراء لربط الاقتصاد بالحماية البيئية. هذه المقاربة تحول التحديات البيئية إلى فرص اقتصادية، مثل تطوير الطاقة الشمسية التي توفر فرص عمل وتحسن الرفاه الاجتماعي. من المهم هنا التركيز على التأثيرات الاجتماعية، حيث يؤدي التدهور البيئي إلى تفاقم اللامساواة، خاصة بين النساء والشباب في المناطق الريفية. في دراسات حديثة، تبين أن الدول التي اعتمدت سياسات متكاملة شهدت انخفاضاً في معدلات الفقر بنسبة تصل إلى 15%. لذا، يجب على الدول العربية تطوير إطارات عمل مشتركة بين الوزارات لضمان تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال. World[79].

دعم التنمية البشرية عبر التعليم والتدريب المهني يشكل ركيزة أساسية في المقاربة المتكاملة، إذ يعزز القدرات الفردية والجماعية لمواجهة التحديات الاقتصادية. في المنطقة العربية، حيث يعاني الشباب من معدلات بطالة عالية تصل إلى 30%، يصبح الاستثمار في التعليم أداة للنمو الشامل. على سبيل المثال، في الإمارات، أدت برامج التدريب المهني إلى زيادة التوظيف في القطاعات التقنية، مما ربط التعليم بالسوق. هذه الآلية تتجاوز التعليم التقليدي لتشمل المهارات الرقمية والابتكار، مما يساعد في بناء اقتصاد معرفي. كما أنها تقلل من الفجوات

[77] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Towards Integrated Social Policies in Arab Countries: Framework and Comparative Analysis. Beirut: ESCWA, 2005

[78] African Development Bank. North Africa Regional Integration Strategy Paper (RISP-NA) 2020-2026. Abidjan: African Development Bank, 2020.

[79] Economic Forum. Prioritizing Sustainability in MENA: Mapping Critical Environmental Issues for Regional Businesses. Geneva: World Economic Forum, 2024

الاجتماعية، خاصة للنساء والأقليات، من خلال برامج متخصصة. في سياق الجائحة، أظهرت الدول مثل قطر كيف يمكن للتعليم عن بعد أن يدعم التنمية البشرية دون انقطاع. [80]

في دعم التنمية البشرية، يبرز دور التدريب المهني في ربط التعليم بالاحتياجات الاقتصادية، مما يعزز التنافسية الإقليمية. في المغرب، على سبيل المثال، أدت شراكات مع الشركات الدولية إلى تدريب آلاف الشباب في مجالات مثل السياحة والتكنولوجيا. هذه البرامج تساهم في خفض البطالة وتعزيز الابتكار، خاصة في ظل الثورة الصناعية الرابعة. من الناحية الاجتماعية، يساعد التعليم في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً، إذ يعزز القيم الديمقراطية والمساواة. ومع ذلك، يواجه المنطقة تحديات مثل نقص التمويل، مما يتطلب إصلاحات لزيادة الاستثمارات في التعليم إلى 6% من الناتج المحلي.[81].

التنمية البشرية من خلال التعليم تتطلب أيضاً التركيز على الجودة، لا الكمية، لضمان مخرجات تتناسب مع السوق العالمية. في السعودية، أدت رؤية 2030 إلى إصلاحات تعليمية ركزت على المهارات الرقمية، مما أدى إلى زيادة معدلات التوظيف بين الخريجين. هذه الآلية تساعد في مواجهة الشيخوخة السكانية وتغير المناخ، إذ تجهز الأجيال الجديدة للتحديات البيئية. كما أنها تعزز الاندماج الاجتماعي، خاصة في دول مثل لبنان حيث يعاني اللاجئون من نقص التعليم.[82]

عزيز الحوكمة

استقلالية المؤسسات وتعزيز الشفافية يمثلان أساس تعزيز الحوكمة في الدول العربية، حيث يساهمان في مكافحة الفساد وتحسين الكفاءة. في دول مثل الإمارات، أدت استقلالية الهيئات التنظيمية إلى زيادة الثقة العامة، مما عزز الاستثمارات الأجنبية. هذه الآلية تتطلب إصلاحات قانونية لضمان عدم تدخل السلطة التنفيذية في المؤسسات، كما في الأردن حيث تم تعزيز استقلالية المحاكم. [83]

إشراك المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ يعزز الديمقراطية التشاركية، مما يجعل السياسات أكثر استجابة للاحتياجات الشعبية. في تونس بعد الثورة، ساهم المجتمع المدني في صياغة الدستور، مما أدى إلى تحسين الحوكمة. [84]United Nations.

3 تعزيز التكامل الإقليمي

---

[80] World Bank. Embracing and Shaping Change: Human Development for a Middle East and North Africa in Transition. Washington, DC: World Bank, 2025.

[81] United Nations Development Programme (UNDP). Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality. New York: UNDP, 2016

[82] World Bank. Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, 2020.

[83] Transparency International. Middle East & North Africa: Corruption Continues as Institutions and Political Rights Weaken. Berlin: Transparency International, 2019.

[84] Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). The Role of Civil Society in Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development. Beirut: ESCWA, 2018

تنسيق السياسات بين الدول العربية يعزز التكامل الاقتصادي وتبادل الخبرات، مما يساهم في النمو المشترك. في إطار الجامعة العربية، أدت اتفاقيات التجارة إلى زيادة التبادل التجاري بنسبة 10%. [85]

[85] World Bank. Trading Together: Reviving Middle East and North Africa Regional Integration in the Post-Covid Era. Washington, DC: World Bank, 2020.